

تنفيذ ٤ آلاف منشأة مائية في مختلف المحافظات

بمساهمة الجهد الشعبي في مختلف المحافظات.

وأضاف بشير له الثورة الاقتصادي إلى أن وزارة الزراعة والاتحاد يبذلان جهوداً عظيمة في هذا الجانب وفي مسألة إدخال شبكة الري الحديث، والذي يمثل حلاً سريعاً للمزارعين في المحافظات التي تعاني من الجفاف.

موضحاً أن الجهد الشعبي المبذول في هذا الاتجاه له دور كبير وبارز مثلًا بالجمعيات التعاونية والاتحاد، ويمثل شريكاً مهماً إلى جانب الجهد الرسمي في عملية توفير وبناء السدود.

اتفاقية بين اليمن وألمانيا لاستغلال الطاقة الجيوحرارية في اليمن

ويأتي توقيع الاتفاقية تتويجاً للجهد الحثيثة التي قامت بها أطراف عديدة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي ابتداءً بما نفذت وزارة المياه والبيئية من فعاليات واتصالات مع المنظمات الدولية المتحدة للبيئة منذ أكثر من ثلاث سنوات كون هذه المنظمات معنية بالبيئة من جهة ومعنية بالموارد وشؤون الطاقة من جهة أخرى . كما نسقت وزارة المياه والبيئة مع الوزارات الأخرى مثل وزارة النفط والمعادن ووزارة الكهرباء والجهات الوطنية الأخرى كان أهمها التوقيع على مذكرة التفاهم بين وزارتي المياه والبيئة ووزارة النفط والمعادن في عام ٢٠٠٤م ركزت على تعزيز التعاون والتكامل في مجال استكشاف واستغلال موارد الطاقة الحرارية وصيانة هذه الموارد والحفاظ عليها ومنها المساعدة في إغلاق آبار حمامات دمت المتدفقة عشوائياً والتحكم في تدفقها نتيجة لما تفقده من ثروات مهمة من جهة ولما تسببه تدفق هذه المياه من تلويث للبيئة الحضرية وتساهم في تدمير بيئة التربة والمياه.

وقعت امس اتفاقية بين وزارة المياه والبيئة ووزارة النفط والثروات المعدنية من جهة والمعهد الفيدرالي الألماني من جهة لاستغلال الطاقة الجيوحرارية في اليمن . تبلغ تكلفة مساهمة الجانب الألماني في هذه الاتفاقية بحسب حدود ٣٠٠.٠٠٠ يورو يشمل بناء القدرات الوطنية في مجال استكشاف موارد الطاقة الحرارية وكذا تنفيذ مسوحات وقياس حرارية وغازية في المصادر الحرارية المختلفة من مناطق النسي ودمت ومديرية القفر. يتوقع البدء في تنفيذ عناصر هذه الاتفاقية من شهر نوفمبر ٢٠٠٦م. وقد قدمت الحكومة الإيطالية مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ يورو مساهمة منها في برنامج الطاقة الجيوحرارية في اليمن بالتعاون مع هيئة الاستكشاف المعدنية بوزارة النفط والمعادن . حيث تتضمن هذا المبلغ حفر بئر عمقه بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متر لإجراء القياسات وتعزيز حجم التدفق الحراري لتقدير إمكانات الطاقة الحرارية في اليمن ويتوقع ان يبدأ تنفيذ مكونات هذه التعاون مع بداية عام ٢٠٠٧م.

فوائد اقتصادية كبيرة لتوسيع مجلس التعاون الخليجي بانضمام اليمن

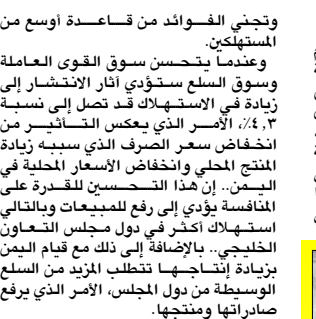
التكامل الاقتصادي بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي يُحسّن أسواق العمل والسلم ويزيد من الاستثمار والصادرات والتوظيف

صندوق النقد الدولي يؤكد

أكدت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي أن التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي العربية سيعمل على تحسين المنافسة ويؤدي إلى تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة لليمن ولدول مجلس التعاون.

ولخصت الدراسة التي أعدها فريق من الخبراء، في صندوق النقد الدولي حول الفوائد الاقتصادية المحتملة من توسيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بانضمام اليمن، إلى أن القيام بتخفيض هوامش الربح في أسواق السلع وأسواق القوى العاملة من نسبة ٤٠٪ إلى نسبة ٥٪ في اليمن وفي دول مجلس التعاون من شأنه أن يرفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يصل إلى نسبة ١٨٪ و ٢٠٪ على التوالي.

كتب/ جمال مجاهد



وتجني الفوائد من قاعده أوسع من المستهلين.

وعندما يتحسن سوق القوى العاملة وسوق السلع ستؤدي آثار الانتشار إلى زيادة في الاستهلاك قد تصل إلى نسبة ٣.٤٪، الأمر الذي يعكس التأثير من انخفاض سعر الصرف الذي سببه زيادة الدخل المحلي وانخفاض الأسعار المحلية في اليمن. إن هذا التحسين للقدرة على المنافسة يؤدي إلى رفع للمبيعات وبالتالي استهلاك أكثر في دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك مع قيام اليمن بزيادة إنتاجها تتطلب المزيد من السلع الوسيطة من دول المجلس، الأمر الذي يرفع صادراتها ومنتجها.

ونوهت الدراسة إلى أنه بالنظر إلى الفوائد الاقتصادية المحتملة من تعزيز المنافسة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي فقط فإن دول المجلس تستفيد جداً، إذ أنها تشهد زيادة ملحوظة في كل من الاستثمار والصادرات والتوظيف مما يؤدي إلى تحقيق زيادة بنسبة ٢٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد. كما أن التأثير الأكبر يعود إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل كتلة اقتصادية أكبر من التي تشكلها اليمن، وبالتالي فإنها تميل إلى الاستفادة على نحو أكثر من تحسين سوق القوى العاملة وسوق المنتجات لديها، ومن عملية التكامل الاقتصادي.

وفي نفس الوقت ستسحب اليمن من هياكل أسواق متطورة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب آثار الانتشار، وبشكل رئيسي من التحسين في القدرة على المنافسة في دول المجلس وذلك من خلال تخفيض سعر الصرف الفعلي، ويرتفع الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بنسبة ٧٪ تقريباً. الأمر الذي يعكس زيادة في الاستثمار والاستهلاك، وأهم من ذلك زيادة في الصادرات إلى دول المجلس، والتي ستأتي نتيجة لما لديها من نمو أسرع. وأكدت الدراسة أن كل كتلة اقتصادية بلاشك ستسحب من ناحية ما تحققه من مستوى النمو والاستهلاك والاستثمار والصادرات، ويمكن للنمو أن يزداد بما يصل إلى نسبة ١٤٪ في اليمن وبنسبة ٧٪ في دول مجلس التعاون الخليجي. مع اكتساب كلا الجانبين من الزيادة في الاستثمار والتوظيف. ويزداد الاستثمار في اليمن بشكل ملحوظ الأمر الذي يعكس في المقام الرئيسي تدفقات رأسمالية كبيرة من دول المجلس. بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة المنافسة في سوق العمل في دول المجلس وفي سوق السلع في اليمن تسبب وجود تفاعلات تضارفية، ومن المحتمل أن ينجم عنه آثار انتشار ومكاسب عظيمة في جميع أنحاء الإقليم.

وبحسب الدراسة فإن «التكامل يخفف المنافسة في سوق العمل، ويخفض معدل الأجر المحافظ عليها، ويرفع التوظيف إلى ما يصل إلى نسبة ٥٪، والمنح بنسبة ٥٪ في دول مجلس التعاون، في الوقت الذي يكون التأثير على النمو في اليمن محدوداً بنسبة ٥.١٪ على المدى البعيد. إن الزيادة الناتجة عن ذلك في المنتج وتخفيض سعر الصرف الفعلي في دول مجلس التعاون الخليجي يعمل على رفع صادراتها، وبالتالي تتمتع اليمن بانثار انتشار قوية إذ أن الارتفاع لسعر الصرف يشجع الاستهلاك أكثر للسلع الخارجية وبالتالي يحقق زيادة في الرخاء.»

واستنتجت الدراسة أن فوائد التكامل الإقليمي يمكن تعزيزها على نحو أكثر بتنفيذ إصلاحات هيكلية وبنسبتيات في مستوى جودة المؤسسات، كما أن المكاسب الواضحة من حيث مستويات المنتج ومعالجة البطالة يمكن تطويرها على نحو ملحوظ من خلال تبني سياسات تهدف إلى تشجيع قابلية التحرك لعوامل الإنتاج، وإلى زيادة التدفق للاستثمارات الخارجية المباشرة وتحسين تخصيص الموارد.

الشركات والعمال على استغلال قوة الهيمنة في السوق، وبالتالي يؤدي إلى رفع مستوى المنتج، والاستثمار، والاستهلاك، والتوظيف، والتجارة.

وقالت دراسة صندوق النقد الدولي، «نظراً في الآثار المترتبة على انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي على المدى البعيد.. فنجدنا من سيناريو أساسي حيثما تتلاشى قوة الهيمنة في السوق مع مواجهة الشركات المحتلة للسوق حالياً المنافسة تأتي



■ **انضمام اليمن إلى مجلس التعاون سيكون له تأثير إيجابي على الإقليم من خلال زيادة عدد السكان وتوسيع السوق بما يزيد على ٥٠٪**

■ **عملية التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشرة الداخلي والخارجي مما يرفع الدخل في اليمن ودول مجلس التعاون**



من الخارج.

من أجل أن نبين ماهو التأثير الناجم عن تقليص القوة الاحتكارية في كلا السوقين نبدأ من حالة في الأساس حينما يكون هامش الربح في كل من سوق السلع وسوق العمل على حد سواء بنسبة ٤٠٪ في الجانبين، وإن كان أكثر واقعية فيما لو افترضنا أن سوق السلع في اليمن يمثل سوقاً بتركز أكثر، وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي يمثل سوقاً ذا صلاية أكثر.

وقالت الدراسة التي حصلت عليها «الميثاق» انه إذا ما أخذنا في الحسبان ما لكل جانب على حده، من وجود سوق عمل ذات صلاية أكثر من دول مجلس التعاون الخليجي وسوق للسلع بتركز أكثر في اليمن، فإن عملية تعزيز المنافسة في هذه الأسواق ستؤدي إلى زيادة المنتج في اليمن بنسبة ١٤٪، وبنسبة ٥٪ في دول مجلس التعاون الخليجي، مع تحقيق زيادة ملحوظة في الاستهلاك والاستثمار والتوظيف، بالإضافة إلى أن تحسين المنافسة لدى جانب واحد لا بد أن يكون من شأنه أن يحقق أثر انتشار إيجابي ملحوظ لدى الجانب الآخر».

■ **وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن اليمن تعتبر أفقر بكثير من الدول الأعضاء حالياً في مجلس التعاون الخليجي، إلا أن انضمام اليمن إلى المجلس سيكون له تأثير إيجابي على الإقليم، وسيدخل التأثير الرئيسي من خلال زيادة عدد السكان، الأمر الذي يوسع السوق بما يزيد على نسبة ٥٠٪، والحصول على عضوية كاملة يعني وجود أسواق أكبر وتقليص في تكاليف الدخول، والتخلص منها، وكلاهما سيعملان على تشجيع شركات جديدة على الدخول في هذه الأسواق، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تلاشي قوة الشركات المهيمنة القائمة في السوق حالياً وإلى زيادة المنافسة، وهذا ما ينجم عنه عدد من الفوائد المحتملة على المدى البعيد.**

■ **واستنتجت الدراسة أن الفوائد الناجمة عن عملية التكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون تتمثل في أن التوسع في الأسواق يتيح للشركات أن تستغل وفورات اقتصاديات الحجم، فالتكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلى التغلب على المتغيرات السلبية للاحتجاج الصغيرة ومحدودية إمكانية الدخول إلى الأسواق، فمن خلال تجميع الموارد واندماج الأسواق تستطيع الدول أن تستفيد من مزيج الآثار المترتبة على توسيع الحجم والتغيرات في شدة المنافسة. وفي أية سوق ذي حجم معين، هناك استفادة متبادلة من الوفورات من اقتصاديات الحجم ومن وجود المنافسة. ومع تقليص التشوهات الاحتكارية تعمل زيادة المنافسة على تشجيع الشركات على تخفيض الأسعار ورفع المبيعات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق فائدة للمستهلكين وتحسين مستوى المعيشة في جميع أنحاء الإقليم، ومع زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار في جانب واحد نظراً لزيادة المنافسة فإن سعر التمويل الفعلي للعملة يتراجع وذلك ما سيؤدي إلى تحقيق فائدة للمستهلكين في الجانب الآخر.**

■ **وتتضمن تلك الفوائد كذلك أن الانفتاح والتكامل الاقتصاديين يؤديان إلى زيادة في مستوى الكفاءة لدى الشركات وفي نفس الوقت مع توفير نوع في المنتجات يتحسن مستوى الرفاهية في كلا الجانبين.**

■ **وفقاً للدراسة فإن هناك دليلاً متنامياً على أن عملية التكامل الاقتصادي تميل إلى زيادة في الاستثمار المباشر من داخل الإقليم أو من خارجه على حد سواء. إن الأسواق الأكبر حجماً تشجع المنافسة وتحسن المصداقية في السياسات، والذي عادة ما يزيد من سرعة إجراء إصلاحات هيكلية. وتعمل زيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة على رفع الدخل، من خلال زيادة كثافة رأس المال في الإنتاج مباشرة، وبصورة غير مباشرة من خلال تشجيع تطوير التقنية.**

■ **التأثير الاقتصادي**

■ **وركزت الدراسة على التأثير الاقتصادي من خلال توسيع مجلس التعاون الخليجي على المدى البعيد، حيث اعتبرت ان توسيع السوق الإقليمي يعمل على تكثيف المنافسة من خلال تقليص قدرة**

مؤشرات اقتصادية

ارتفاع قيمة الصادرات اليمنية إلى ٢٨٢ مليار ريال حتى شهر أغسطس الماضي

ارتفعت قيمة الصادرات اليمنية إلى ٢٨٢ ملياراً و ١٠ ملايين ريال، وذلك خلال الفترة يناير- أغسطس ٢٠٠٦م مقابل ٢٧٠ ملياراً و ٨٥٠ مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأرجع تقرير رسمي ارتفاع الصادرات اليمنية إلى زيادة عوائد بلادنا من الصادرات النفطية إلى ٣٥٦ ملياراً و ٤١٦ مليون ريال خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، مقابل ٢٤٦ ملياراً و ٣١٩ مليون ريال خلال الفترة المقابلة من العام الماضي.

ووفقاً للإحصائية فإن حجم الصادرات غير النفطية بلغ ٢٥ ملياراً و ٩٦٩ مليون ريال مقابل ٢٤ ملياراً و ٤٩٦ مليون ريال، وبتزايد تقدر بـ ٤٧٣ و ٤٨٣ مليون ريال.

١٥ مشروعاً استثمارياً في قطاع الخدمات بتكلفة ٨٢,٤ مليار ريال

اجتذب قطاع الخدمات خلال الربع الثالث من العام الجاري ١٥ مشروعاً استثمارياً بتكلفة ٨٢ ملياراً و ٤٧٦ مليون ريال ويوجدونات ثابتة تقدر بـ ١١,٧ مليار ريال توفر ١٦٣٢٩ فرصة عمل.

وذكرت إحصائية رسمية صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن المركز الرئيسي للهيئة رخص لنحو ١١ مشروعاً بتكلفة ٧٣,٦ مليار ريال، بينما رخص فرع الهيئة بالحديدة لمشروعين بتكلفة ٨,٤ مليار ريال، كما رخص فرع الهيئة بعن لمشروع واحد بتكلفة ٣٥٠ مليون ريال، وفرع تعز لمشروع واحد بتكلفة ٣٥ مليون ريال.

اتفاقية يمنية صينية لإنشاء مصنع اسمنت في أبين بتكلفة ٢٤٠ مليون دولار

وقّع في العاصمة الصينية بكين على اتفاقية شراكة بين كل من شركة «أساس» التابعة لمجموعة بن شعليه وشركاه، وشركة «موكس مور» الهونغ كونغية وشركة «سي. إم. سي» الصينية لإنشاء مصنع اسمنت في محافظة أبين بطاقة إنتاجية قدرها خمسة آلاف طن يومياً كاعلى طاقة إنتاجية لمادة الاسمنت في اليمن.

ويعد المشروع الذي تبلغ كلفته الاستثمارية ٢٤٠ مليون دولار أول استثمار هونغ كونغي مباشر في اليمن ومن الثمار المباشرة لزيارة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى الصين في شهر إبريل الماضي، والتي شملت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وفتحت الباب واسعاً أمام الاستثمارات الصينية في اليمن، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وقع الاتفاقية عن الجانب اليمني الشيخ حسين بن شعليه ممثلاً لمجموعة بن شعليه وشركاه، فيما وقعها عن الجانب الصيني السيد تانغ بي رئيس شركة «سي إم سي» وبحضور الأخ مثني العامري المسئول الاقتصادي بسفارة بلادنا في بكين.